كلمة

معالي السيد/ أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

فى

الدورة الثانية لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي

مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان

دوشنبيه، 2017/10/16

برجاء المراجعة عند الإلقاء

فخامة الرئيس إمام علي رحمون

رئيس جمهورية طاجيكستان

معالي السيد محمود علي يوسف

وزير خارجية جمهورية جيبوتي (رئاسة الجانب العربي)

أصحاب المعالي والسعادة،

السادة الحضور،

أود بداية أن أتوجه بخالص التحية إلى جمهورية طاجيكستان، قيادة وحكومة وشعباً، وذلك بمناسبة استضافة

الدورة الثانية لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، في العاصمة دوشنبيه، تلك المدينة الساحرة الغنية بحضارتها العريقة وطبيعتها الخلابة.

وإنه لمن دواعي سروري أيضاً أن نجتمع اليوم في رحاب دول آسيا الوسطى، ونستذكر هنا الحضارة والثقافة والعراقة التي تشكلها تلك المنقطة ومدنها التاريخية، سمرقند وبخارى وطشقند وخُرسان وخوارزم وخوجند وختلان وغيرها، هذه أنجبت عبر تاريخها علماءً أفذاذاً، أمثال ابن سينا والخوارزمي والترمذي والفارابي والبخاري والنسائي والزمخشري، وغيرهم ممن شكلوا نبراساً لحضارتنا العربية والإسلامية.

وإن هذا المنتدى، والذي تأسس عام **2014**، يعتبر خطوة هامة نحو خلق إطار مؤسساتي ناظم للعلاقة بيننا، من أجل تنمية وتعزيز التعاون المشترك، بما يشكل ضمانة لعمل مستمرٍ ومسارٍ مستقرٍ لمسيرة التعاون المستقبلي.

ويأتي عقد الدورة الثانية للمنتدى، ليؤكد على أن العلاقات والمشتركات التاريخية والثقافية والحضارية والمصلحية التي تجمع العالم العربي بدول آسيا الوسطى وأذربيجان، تشكل قواسم مشتركة وأرضية صلبة لتطوير التعاون في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أصحاب المعالي،

يموج العالم اليوم بالعديد من التحولات والأزمات الكبرى، والتي تضعنا جميعاً أمام مسئولية تاريخية تحتم علينا تعميق آليات التشاور والتعاون من أجل إيجاد حلول سلمية، استناداً لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وبما يمكننا من تجاوز تلك المرحلة، والعبور بشعوبنا إلى مرحلة جديدة من الازدهار والتنمية والأمن والاستقرار.

إن ما يمر به العالم اليوم من تغييرات، وما يواجهه من تحديات، يجب ألا يجعلنا نغفل عن قضية العرب المركزية، القضية الفلسطينية؛ فالحقوق الفلسطينية لا تزال مهدرة ومستباحة، والسلام المنشود لايزال مفقوداً وبعيد المنال، نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، واستمرار سياسة التهويد والاستيطان التي تنتهجها إسرائيل في تحد سافر لمبادئ القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وحقوقِ الإنسان، دون ردع أو عقاب من قبل المجتمع الدولي.

السادة الوزراء،

لقد دخلت الأزمة السورية عامها السابع دون حل واضح في الافق..، والحل الوحيد لهذة الأزمة لن يتحقق إلا من خلال عملية سياسية شاملةً تستند الى قرار الأمم المتحدة **2254** لعام (**2015**)، وبما يحفظ لسوريا وحدتها وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها ويعيد اليها السوريين الذين اضطرتهم ظروف الحرب الى مغادرة ديارهم، وأن تتحد الجهود من أجل دحر الإرهاب في سوريا، واقتلاعه من جذوره.

كما إن الأزمات في ليبيا واليمن لاتزال تنتظر الحل، ولا يفوتنا الإشارة إلى تنامي ظاهرة الإرهاب التي استشرت في مناطق عديدة حول العالم، وأضحت تهدد الأمن والاستقرار بشكل جلي، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود الإقليمية والدولية من أجل مكافحتها واجتثاثها من منابعها.

السادة الحضور،

إن نجاح منتدانا هذا لا يأتي فقط من توافق الرؤى والمواقف السياسية، ولكن لابد أن نعطي أهمية قصوى للتبادل التجاري وفتح آفاق أرحب للاستثمار المشترك، فمستوى التبادل التجاري الآن، والمقدر عام 2016 بنحو 1.3 مليار دولار، يظل بعيداً عن مستوى طموحاتنا وما تملكه دولنا مجتمعة من إمكانيات وقدرات. ونأمل من خلال هذا المنتدى أن نصل بهذا التبادل والتعاون التجاري إلى معدلات أعلى بكثير، تتوافق مع ما يتوافر من فرص واعدة، وبما يخدم المصالح المشتركة للجانبين.

إن التأسيس لعلاقات استراتيجية بين بلداننا ينطلق بالضرورة من تطوير شراكات اقتصادية تتيح دوراً تنموياً تتطلع إليه دولنا وشعوبنا، وذات عائد مباشر ومجدي اقتصادياً واستراتيجياً.

فما تملكه دولنا من إمكانيات وقدرات يجب أن يشكل حافزاً لنا جميعا نحو تعميق تعاوننا المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. كما أن ما تزخر به دول آسيا الوسطى من موارد طبيعية واحتياطي ضخم من المعادن، فضلاً عن الثروات الزراعية والحيوانية، وما تقدمه من تسهيلات للمستثمرين الأجانب، تمثل فرصاً وآفاقاً رحبة للاستثمارات

والمشروعات العربية، ولتطوير علاقات التعاون المشترك في المجال الاقتصادي على أساس من الشراكة والمنفعة المتبادلة.

إن اجتماعنا اليوم على مستوى وزراء الخارجية ووزراء الاقتصاد، لخير دليل على اهتمامنا بتطوير التعاون المشترك إلى أبعد الحدود الممكنة. وإنني إذ أعيد التأكيد هنا على أهمية عقد الدورة الأولى لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، المؤجل منذ عام 2015، فلا شك أن القطاع الخاص ورجال الأعمال والمستثمرين من الطرفين مدعوون إلى بذل الجهد والانخراط فيما تقوم به حكوماتنا، من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وتعميق المصالح المشتركة.

إن جامعة الدول العربية لن تدخر جهداً لإعطاء شراكتنا مضموناً ملموساً، وتطوير آلياتها لبلوغ طموحاتنا المنشودة. وإنني أدعو دولنا جميعا في هذا المحفل الرفيع، إلى المضي قدماً في تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات، وتذليل العقبات التي تؤثر على مسار هذا التعاون، وكذلك وضع آلية لتنظم عمل

أصحاب الأعمال والقطاع الخاص، وخلق آليات تعاون جديدة في المجالات الأخرى، بما يعمق مسيرة التعاون المشترك، ويعود بالنفع على الجانبين.

مرة اخرى، خالص التحية والإحترام لكم سيادة الرئيس.. وبالغ الشكر والتقدير لجمهورية طاجيكستان على الاستضافة الكريمة والحفاوة وحسن الاستقبال والتنظيم المحكم لهذه الدورة، والتطلع إلى عقد الدورة الثالثة للمنتدى في إحدى الدول العربية عام 2019.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

AN-8(5)